

# المثاق

مجلة مصر الثقافية  
تأسست عام 1892م

العدد 1569 - نوفمبر 2023 - الثمن 20 جنيهًا

عدد خاص



50 عاماً من الحضور  
البصير

## طه حسين وأزمته الجامعية في فلسطين

د. سيد علي إسماعيل  
كاتب مصري



طه حسين

لا أظن أحداً منا لم يقرأ عن أزمة طه حسين وفصله من الجامعة المصرية عام 1932! ولا أظن أن أحداً منا عاش هذه الأزمة في وقتها، لأننا قرأنا عنها في الكتب والمذكرات والمقالات التي تكتب كل عام في ذكرى طه حسين.. ولكن! هل ما قرأناه هو الحقيقة؟! وكيف نعرف ونحن نقرأ القصة من وجهتي نظر متناقضتين مع أو ضد طه حسين أيام الأزمة في مصر؟! فهل الصورة كانت هكذا خارج مصر؟! هذا هو الجديد.. والطريف أن الصورة جاءتنا من دولة «فلسطين» وتحديداً من جريدة «فلسطين» التي تصدر في «يافا» والتي تابعت الأزمة من البداية إلى النهاية!!

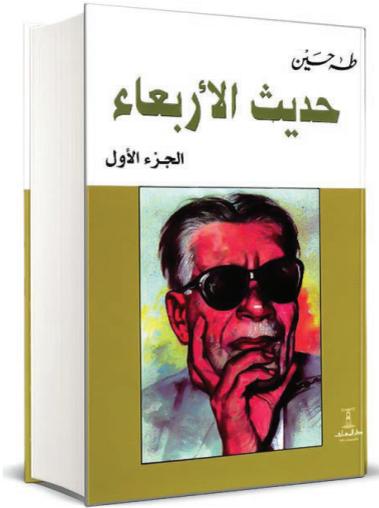




يكن بالحسبان، فمن قائل بأن السراي غير راضية عن سلوك الدكتور وخطته بالنسبة لبعض البحوث الدينية، ومن قائل بأن الوزارة أخذت عليه مسائل إدارية كثيرة لم يحسن التصرف بها! وظلت جريدة «فلسطين» تتابع الموضوع، فنشرت بعد أيام تحقيقاً بعنوان «مسألة الدكتور طه حسين في البرلمان المصري» نقلت فيه تطور الموضوع، وعلمنا منه أن الجامعة المصرية أغلقت أبوابها بسبب إضراب طلابها تضامناً مع طه حسين ورفضاً لقرار عزله من عمادة الكلية!! وبدلي مراسل الجريدة في مصر برأيه في الأمر قائلاً: ويلوح لي أن وزارة المعارف مُصرة على تنفيذ قرارها مهما كلفها الأمر، وأن الطلاب مصممون على مواصلة إضرابهم مهما كانت النتيجة، وأن مجلس إدارة الجامعة عازم على فصل كل طالب لا يستأنف دراسته

في أوائل مارس 1932 نشرت الجريدة خبراً عنوانه «نقل طه حسين وتأثيره في الأوساط العلمية والأدبية»، قالت فيه: قضى الأمر وأصدرت وزارة المعارف قرارها بنقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب في الجامعة المصرية إلى وظيفة مفتش للغة العربية في ديوان الوزارة. وقد أحدث هذا القرار الفجائي ضجة شديدة في الأندية العلمية والأدبية بل وفي الحلقات الوطنية أيضاً واختلفت الآراء في أسباب هذا النقل الذي لم

أصدرت وزارة المعارف قرارها بنقل الدكتور طه حسين من عمادة كلية الآداب في الجامعة المصرية إلى وظيفة مفتش للغة العربية في ديوان الوزارة



باشا الشمسي وزير المعارف السابق، والدكتور بهي الدين بك بركات وزير المعارف السابق أيضا، والأستاذ أحمد لطفي بك السيد مدير الجامعة المصرية المستقيل، والدكتور طه حسين. وتمثل الدفاع في عدة نقاط، منها: لم ينقل أحد من أساتذة الجامعة إلا بناء على رغبة مديرها وعمدائها وهذا منوط بالنظام التقليدي الذي جرت عليه جامعات العالم، وإن الدكتور طه حسين

تابعت جريدة «فلسطين» أزمة طه حسين مع الجامعة التي أثارَت ضجة شديدة في الأندية العلمية والأدبية بل وفي الحلقات الوطنية أيضاً واختلقت الآراء في أسبابها

ولو لم يبق في كليات الجامعة طالب واحد. ويوضح المراسل الموقف أكثر قائلاً: ما الذي جعل الدكتور في مثل هذا المركز المنيع لا تمتد إليه يد السلطات والحكومات والأمة. هنالك أمران لا ثالث لهما: علمه الناضج، وشغف طلاب الجامعة به. فكل وزارة سابقة كانت تحاذر أن تفتح على نفسها باباً إذا هي حاولت أن تمس الدكتور طه حسين، لأن الرجل أسدى إلى كلية الآداب أجل الخدمات ومن الصعب أن تعثر على من يضارعه في فضله وعلمه وأدبه وحسن إدارته كما أنها كانت تخشى من ناحية أخرى هياج الطلاب واعتصابهم وتمردهم إذا شاءت أن تصيب عميدهم بأي ضرر. كما تم استجواب وزير المعارف «حلمي باشا عيسى» داخل البرلمان، فقال: إن هناك مخالفات رأيت سوء أثرها في النظام وحسن سير العمل والدراسة في كلية الآداب، وأن هناك اضطراباً في الكلية المذكورة وأن هناك إفراطاً في عدم مراعاة اللوائح والأنظمة مما يؤثر في حال الدراسة. وأضاف أن النفقات التي صرفت للدكتور طه حسين في أوروبا لتمثيل الحكومة والجامعة في المؤتمرات الدولية بلغ مجموعها ٥٢٢ جنيهاً، وعدّد الوزير الأعمال التي قام بها الدكتور لقاء تناوله هذا المبلغ وقد أوردتها في طريقة يشم منها رائحة عدم رضا الوزارة عنها.

وواصلت جريدة «فلسطين» متابعتها للقضية، ونشرت الدفاع الذي قيل ضد اتهامات وزير المعارف لطه حسين في البرلمان، وهذا الدفاع ذكره كل من: علي



الدكتور بهي الدين بك بركات

ورغم ذلك رفض الدكتور طه حسين بإباء ما عرضه عليه وزير المعارف!! أنكر الوزير كل هذا، وأمر بالتحقيق مع طه حسين بخصوص تصريحاته هذه!! وتابع مراسل جريدة «فلسطين» هذا التحقيق، ونشر فحواه، قائلاً: سمعت من معالي وزير المعارف أنه مزعم على إجراء تحقيق دقيق مع الدكتور طه حسين، وتم تكليف العشماوي بك سكرتير الوزارة العام لإجراء التحقيق معه، وتم استدعاء الدكتور طه حسين الذي رفض الإجابة على جميع الأسئلة الموجهة إليه واحتج على تصرف الوزارة وقال إن نقله غير صحيح لذلك لا يعترف بسلطة تحاكمه غير هيئة الجامعة. ثم قال إنه مستعد للسير في التحقيق على شرط أن يُعاد إلى الجامعة وأن تتولى هيئتها محاكمته!



أحمد لطفي السيد

مُعِين في مركزه بالجامعة باتفاق عقد في ١٢ كانون الأول ١٩٢٣ بين الجامعة والوزير فنقله على الصورة التي نقل بها مجاوزة للتقاليد ومخالف للالتزام وزارة المعارف. وإن الدكتور طه مثل مصر خير تمثيل في جميع المؤتمرات التي اشترك فيها وكل ما قدمه لتلك المؤتمرات نال إعجابها. كما أن وزير المعارف «حلمي باشا عيسى» أرسل وسطاء إلى الدكتور طه حسين طلبوا إليه أن يرضى بما كان لتهدأ الأحوال والوزير يضع تحت تصرفه ما يشاء من المناصب الخالية في وزارة المعارف مؤقتاً حتى تنتهي الفرصة لإعادته إلى الجامعة، وهو يتعهد أيضاً بأن يدافع عن كرامته العلمية والدينية في مجلس النواب وأن يطبع على حساب الدولة ما يريد طبعه من الكتب، ولن يعين الوزير عميداً في كلية الآداب حتى يعود إليها.

# فلسطين

جريدة يومية سياسية لخبايرة أدبية معودة تأسست سنة ١٩١١  
مؤسس الجريدة وصاحبها : عيسى داود العيسى  
رئيس التحرير : يوسف حنا • مدير الإدارة : داود بندلي العيسى  
'FALASTIN' DAILY PAPER FOUNDED 1911

عميد الادب العربي  
وصول الدكتور طه حسين بك الى فلسطين  
وصل مساء أمس الى القدس عميد الادب العربي والمختار العربي  
لوزارة المعارف للبرية الدكتور طه حسين بك لتفحصه امرته الكريمة  
للإستقبال بجمه أيام في هذه الربوع وفلسطين التي تقدر في عميد الادب  
العربي بوعه وعلمه وفنله تحب بالضيف الكبير وترجوه لميل الاقامة  
في هذه البلاد وبوفور الصحة والهناءة

كما تحدث عن أخلاق الأمة المصرية وعاداتها ومدنيتهها وخرق الدكتور طه لهذه الاعتبارات وعلى الأخص تصريحه اختلاط الطلاب بالطالبات. ثم طلب من الحكومة اتخاذ إجراء حازم بشأن الدكتور طه حسين لأن إهمال أمره يثير فتنة .

ثم قام من بعده وزير المعارف واعلى منبر البرلمان، قائلًا: إن كتاب الشعر الجاهلي الذي ثارت ضده ضجة



**طلب الدكتور عبد الحميد سعيد رئيس جمعية الشبان المسلمين عدم الاكتفاء بنقل الدكتور طه حسين بل إبعاده عن وزارة المعارف، لما في وجوده من الخطر على التعليم العربي**



أما فيما يتعلق بالجامعة المصرية وإنذار عمداء كلياتها إلى الطلاب يطلبون منهم العودة إلى استئناف الدراسة في بحر ثلاثة أيام وإلا اضطرت الجامعة إلى فصل كل من يتغيب عن الحضور. وكان نهار أمس آخر موعد لهذا الإنذار وتفيد الأخبار الأخيرة التي استقيتها من الطلاب أنفسهم وهي تطابق ما جاء في البيان الرسمي الذي أذاعته وزارة المعارف اليوم أن طلبة كلية العلوم حضروا إلى مدرستهم واستأنفوا دراستهم خلا ٢٤ طالبا تقرر فصلهم، وقد فصل أيضا بعض طلاب مدرسة الطب لعدم حضورهم، كما فصل جميع طلاب السنة الأولى والثانية من مدرسة طلبة كلية الصيدلة. وحضر جميع طلبة كلية الحقوق ولم يفصل منهم أحد. وحركة الإضراب بلغت أشدها في كلية الآداب فقد أضرب معظمهم ولم يحضر إلى الكلية سوى ٦٥ طالبا فاضطرت الجامعة إلى فصل ثلاثمائة طالب من الكلية المذكورة وأشيع بأنه إذا استمر الإضراب في هذه الكلية فستقرر الجامعة إغلاقها!

اشتدت الأزمة بصورة كبيرة، وناقشها مجلس النواب للمرة الثانية، ونقل لنا وقائعها مراسل جريدة فلسطين تحت عنوان «ضجة في مجلس النواب ضد الدكتور طه حسين»، حيث وقف الدكتور عبد الحميد سعيد رئيس جمعية الشبان المسلمين، وألقى كلمة تناول فيها حياة الدكتور طه في الجامعة منذ التحق بها حتى هذه الأيام وما أثير حول كتبه ومؤلفاته من الحملات في الأوساط الصحافية والبرلمانية.



فطلب عدم الاكتفاء بنقل الدكتور طه حسين بل إبعاده عن وزارة المعارف، لما في وجوده من الخطر على التعليم العربي! وعلى أثر ذلك تولى رئيس مجلس النواب اقتراحاً مقديماً من أحد الأعضاء يقضي باتخاذ إجراء حاسم بشأن الدكتور طه، فأقره الأعضاء بإجماع الآراء!! واليوم اجتمع مجلس الوزراء وقرر فصل الدكتور طه حسين من وظيفته!! واستمر مراسل جريدة «فلسطين» يتابع الموضوع، فنشر بعد أيام موضوعاً بعنوان «مذكرة الدكتور طه حسين ضد رئيس الوزراء ووزير المعارف»: جاء فيها:

هذا ملخص للمذكرة التي رفعها الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب المفصول ضد دولة إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء ومعالي حلمي باشا عيسى وزير المعارف والتي طالب فيها

عنفية لاشتماله على كثير من مواطن الإلحاد والزندقة قد انتهى أمره بأن وضع الدكتور طه تحت تصرف الوزارة النسخ الباقية من الكتاب حرصاً على حل المشكلة وذلك في مايو سنة ١٩٢٦ وهي الآن محفوظة في مخزن الجامعة ضمن صندوقين مختومين بالشمع الأحمر ولا يمكن تداولها. أما كتاب حديث الأربعاء فهو غير مقرر رسمياً ولا يعتمد عليه في التدريس. كما أن سياسة الحكومة قائمة على ملاحظة عدم تقرير دراسة يكون بها مساس بالدين الإسلامي، وأن الحكومة أنذرت طلاب الجامعة بعدم السماح للطلالبات بدخول نادي الجامعة وعلى ذلك فلن يتكرر ما حدث مما أشار إليه النائب المحترم.

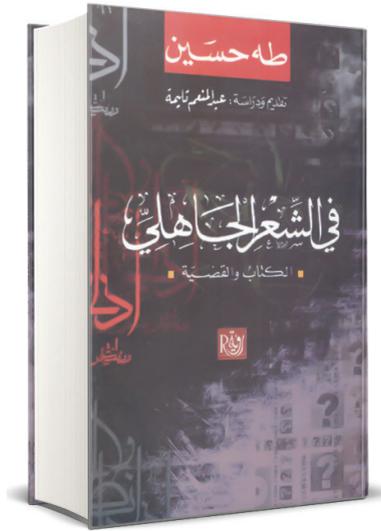
ومن الواضح أن الدكتور عبد الحميد سعيد لم يقتنع برود وزير المعارف



علي الشمسي

وبعد أيام قليلة نشرت الجريدة خبر تكريم الدكتور طه حسين من قبل زملائه وأبنائه، جاء فيه أن فريقاً من طلاب كلية الآداب وخريجي الجامعة المصرية أقاموا حفلة شاي في فندق مينا هاوس تكريماً لحضرة الأستاذ الجليل الدكتور طه حسين وقد حضرها نخبة من كرام المصريين يتقدمهم الدكتور هيكل رئيس تحرير جريدة السياسة والأستاذ حافظ إبراهيم شاعر النيل. وقد ألقى الدكتور هيكل بك كلمة طيبة أثنى فيها على أدب الدكتور المحقق به وشكر حضرات الطلاب على عواطفهم نحو أستاذهم وعميدهم. ثم تلاه عدد من الطلاب فألقوا كلمات تناسب المقام. وأخيراً وقف الدكتور طه فارتجل كلمة رائعة استهلها ببعض أبيات شعرية لأحد شعراء العصر الجاهلي تشير إلى ما يلقاه من العنت والأزدراء من صفار الناس ثم قال: إني لأوجه شكري إلى حضراتكم على أن هيأتم لي هذه

الحكومة بتعويض قدره ٢٥ ألف جنيه. وقد جاء فيها أن التعاقد بين الحكومة والجامعة المصرية يشتمل على شرطين: أولهما أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً محتفظاً بشخصيتها المعنوية وتدير شؤونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية. كما هي الحال في الجامعات الأوروبية. وثانيهما أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين. ثم تناول في المذكرة قصة ألقاب الشرف - المعروفة وقتها - والتي تقرر منحها لجماعة من المصريين النابهين بمناسبة الزيارة الملكية للجامعة وكيف أن وزير المعارف حاول تخصيص فئة خاصة تنتمي إلى حزب سياسي معين في الحصول على هذه الألقاب ولكن الدكتور طه عارضه في ذلك وطلب من الوزير أن لا يورط الجامعة في السياسة، فلم يقبل رئيس الوزراء هذا الاعتراض! وقال الدكتور في آخر مذكرته بأن الوقائع التي أوردتها يستطيع إثباتها أمام القضاء متهماً رئيس الوزارة ووزير المعارف بأنهما هما اللذان سببا هذا الحادث الأخير وما كفاهما أن ينتقما على هذه الصورة الصامتة إذ سحبه من بيئته العلمية في منتصف السنة الدراسية بل ووقف وزير المعارف في مجلس النواب وطعن الدكتور بما شاء في كفايته وفي ذمته وفي كل ناحية من نواحي كرامته، لذلك فهو يطلب منهما الحضور إلى محكمة مصر الابتدائية يوم الثلاثاء في ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ وإلزامهما بدفع مبلغ ٢٥ ألف جنيه مصري والمصاريف والأتعاب.



الطلبة فجاء وخطب فيهم وقال إنه صديق للدكتور منصور فهمي عميد الكلية الحالي وأن لا خلاف بينهما، فهتف الطلبة للأستاذين معا.

وظلت القضية مثارة جماهيرياً وجامعياً وقضائياً حتى فبراير 1935، عندما انتصر الدكتور طه حسين وعاد إلى الوزارة، وإلى منصبه عميداً لكلية الآداب في الجامعة المصرية، ونشرت جريدة فلسطين الخبر يوم 12/2/1935 تحت عنوان «قضية طه حسين»، قائلة: «كان يوم أمس الأول موعد نظر القضية التي رفعها الدكتور طه حسين على الحكومة يطالبها بتعويض لفضلها إياه عن وظيفته في الجامعة المصرية وقد حضر المدعي وتنازل عن دعواه بسبب إعادته إلى وظيفته وقد قبلت المحكمة التنازل وانتهت القضية».



**مرت ثلاث سنوات وطه حسين مفصولاً من وزارة المعارف، مطروداً من الجامعة، حتى فبراير 1935، عندما انتصر وعاد إلى الوزارة، وإلى منصبه عميداً لكلية الآداب في الجامعة المصرية**



الفرصة لأشكر فيها زملائي الأساتذة وأبنائي الطلبة لمؤسساتهم الجامعة وتشجيعهم لها. وأشكر كل من تفضل من المصريين عامة بالاشتراك في حركتها، وختم كلمته البليغة قائلاً: هذا وأرجو أن يكون بيننا العهد كما أرجو أن يبلغه الحاضرون إخوانهم وهو ألا نؤمن إلا بالعلم ولا نخضع إلا للحق ولا نذعن إلا للكرامة.

ومرت ثلاث سنوات ثقيلة وطه حسين مفصولاً من وزارة المعارف، مطروداً من الجامعة، مبعداً من عمادة كلية الآداب، محروماً من طلابه الذين ظلوا يتظاهرون من أجل عودته لأكثر من سنتين، نقلت لنا جريدة «فلسطين» وصفاً لإحدى هذه المظاهرات داخل الجامعة في ديسمبر 1934 قائلة تحت عنوان «حفاوة الطلبة بالدكتور طه حسين»: إن طلبة كلية الآداب في الجامعة المصرية تظاهروا في دار الكلية وهتفوا هتافات شتى طالبين أن يعاد الدكتور طه حسين إلى منصبه القديم في الكلية وهو منصب العميد لا أن يكون أستاذاً فحسب فاضطر ولاة الأمور إلى استدعاء الدكتور طه ليهدي